مقدمة

حرية الإنسان الشخصية هي أعز ما يملك وقوام حياته ووجوده ، وإذا كانت القاعدة الدستورية هي أن الأصل في الإنسان البراءة حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات ، فافتراض براءة المتهم تعدّ ضمانا للحرية الشخصية ، و إذا كانت مصلحة المجتمع تقتضي معاقبة المجرمين فانه لا يمكن المساس بحرية الأبرياء.

إلا أنه قد يلزم الأمر بعض الإجراءات الاحتياطية السابقة على حكم الإدانة فيها مساس بهذه الحرية وذلك ابتغاء التحقق من وقوع الجريمة و نسبتها إلى من أسندت إليه .

وإذا كانت هذه الإجراءات ضرورية لتحقيق مصلحة المجتمع في المحافظة على كيانه ووجوده فانه ينبغي أن تكون قانونية ، وإلا ابتعدنا على الغاية المرجوة منها و لأصبحت مجرد وسائل تحكمية تنال من حرية الإنسان و كرامته بدلا من تحقيق الهدف المنشود منها ، لذا وجب كل الحرص على احترامها ووضع جزاءات على عدم احترامها.

ولذا فدراسة موضوع الحماية الجزائية للحرية الشخصية في ظل القانون الجزائري له **أهمية** بالغة من الناحية العملية أو القانونية ، وتتجلى في :

-دراسة حرية الإنسان الشخصية ذلك أنها من أعز ما يملكه وهي قوام حياته ووجوده ، وان مجال الحرية الشخصية يعد من أهم مجالات الحريات التي يتمتع بها الإنسان و تحظى بمكانة فريدة و متميزة بين الحريات العامة ، فحرية التنقل و حرمة المسكن و حرمة الحياة الخاصة كلها لصيقة بشخصية الإنسان ، فكلما كانت هذه الحرية مصانة و مكفولة و لها ضمانات وجودها كلما ازدهر المجتمع و تقدم في مدراج

الرقي ، وإذا مست الحرية الشخصية للإنسان أذى أو ضررا ، اهتزت ثقته بمجتمعه و بنظامه السياسي .

–تبيين القواعد التي تحدد الحماية الجزائية لحرية الشخص في خصوصياته، ودراسة الانتهاكات التي يتعرض لها الشخص في حريته.

فتهدف هذه الدراسة إلى التركز حول حماية الحرية الشخصية في القانون الجنائي بجانبيه الموضوعي و الإجرائي ، وتبيان الضمانات القانونية لحمايتها ، ومعرفة مدى مراعاة السلطة القائمة لحماية الحرية الشخصية.

و أهم ما **دفعنا لاختيار الموضوع** يكمن في رابطته الوثيقة وصلته الحساسة بحقوق الإنسان ، وخاصة أن المشرع الجزائري استنادا إلى الدستور ينظم مسألة الحماية الجزائية للحرية الشخصية بنوع من الصرامة ، ويقرر جزاءات الإخلال بها .

ومن خلال البحث و الاستطلاع اتضح وجود **دراسات سابقة** طرقت هذا المجال من جوانب مختلفة وكان من بين تلك الدراسات:

–دراسة للدكتور طارق صديق رشيد كه ردى بعنوان حماية الحرية الشخصية في القانون الجنائي دراسة تحليلية مقارنة ، والذي تناول في موضوع دراسته حماية الحرية الشخصية في التشريع العراقي ، الأردني و الفرنسي ، و ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا تطرقنا إلى مختلف الجوانب و أهمها لحماية الحرية الشخصية.

وينحصر **نطاق دراستنا** في الحماية الجزائية للحرية الشخصية في التشريع الجزائري ، وبناءا عل أحدث التعديلات التي أدخلت عليه سنة 2014.

كما يطرح موضوع هذه الدراسة **إشكالية** تتمثل في : إلى أي مدى استطاع المشرع الجزائري من خلال قوانينه الجزائية حماية الحرية الشخصية؟

و تترتب عن هذه الإشكالية عدة **تساؤلات** : فيما تتمثل جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية ؟ وما هي الضمانات الإجرائية لحمايتها؟

ولقد إتبعت في هذه الدراسة **المنهج** التحليلي و الذي تقتضيه طبيعة الموضوع ، حيث اعتمدت بشكل كبير على تحليل النصوص القانونية .

أما عن **الصعوبات** التي إعترضتني في إنجاز هذا البحث فتتجلى في نقض المراجع المتخصصة في هذا الموضوع حيث أن المراجع المتوفرة تتعرض للموضوع في جزئيات مختلفة ، كما أن مسألة التعريف بالحرية الشخصية في حد ذاتها من المسائل الحديثة ، ما واجهت مشكلة في تحديد مجال الحرية الشخصية بصفة دقيقة.

ولقد قسمت هذا البحث إلى فصلين، الفصل الأول تطرقت فيه إلى الحماية الموضوعية للحرية الشخصية ، حيث قمت بتحديد مكانة الحرية الشخصية في المواثيق الدولية و الدستور ، وتحديد طبيعتها القانونية و خصائصها كمبحث أول ، وتناولت أهم الجرائم الماسة بالحرية الشخصية كمبحث ثاني .

و تطرقت في الفصل الثاني إلى الحماية الإجرائية للحرية الشخصية ، حيث بينت

ضمانات الحرية الشخصية في الإجراءات العادية كمبحث أول ، ثم ضمانات الحرية الشخصية في الإجراءات الخاصة كمبحث ثاني.